مطاحن ومخابز شمال القاهرة
شركة مساهمة مصرية
قطاع الشئون المالية
/ /٢٠٢١

السادة / البورصة المصرية

السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

تحيه طيبة ،، ،، وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم الرد على تقرير السيد مراقب الحسابات (الجهاز المركزى للمحاسبات) عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

رئيس قطاع الشئون المالية

مسئول علاقات المستثمرين

محاسب / ممدوح عبد الحميد عليوه

mail.marketing@northcairomills.com
www.northcairomills.com
ص . ب : ٣٠٣٢

ت : ٢٢٨١٧٢٢٢ - ٢٢٨١٧٢٢٤ (٠٠٢)
ت : ٢٢٨١٢٤٨١ - ٢٢٨٠٢٢٨٢ (٠٠٢)
من . ت (١٣٣٤٩٠)

ماهر

شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة

الرد على تقرير مراقب الحسابات

عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠

ملحوظة الجهاز (١)	- بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٧ تم عقد جمعية عامة غير عادية لتعديل النظام الأساسي طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في ضوء أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية لتحويل تبعية الشركة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - وحتي تاريخ لم يتم عقد جمعيه لانتخاب مجلس اداره وفقا لما يقضي به النظام الاساسي للشركه والمعد وفقا للقانون ١٥٩ لسنه ١٩٧١ علي الرغم من انهاء مدة المجلس الحالي قي ٢٠٢١ - عدم انعقاد الجمعيه العامة للشركة حتي تاريخ انتهاء المراجعه في ٢٠٢١/٠٩/٢٧ للنظر في الموازنه التقديريه للشركه عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالمخالفه للماده ٢٢ من اللائحه التنفيذيه للقانون ١٨٥ لسنه ٢٠٢٠ والصادره بموجب قرار رئيس الوزراء رقم ٩٤٨ في ٢٠٢١/٥/١٠ والتي تنص علي اجتماع الجمعيه العموميه العاديه مرتين علي الاقل سنويا احداهما قبل بدايه السنه الماليه للنظر في الموازنه التقديريه للشركه . يتعين بحث ودراسه ما سبق واتخاذ اللازم والإفادة.
رد الشركة	- سوف يتم انتخاب مجلس الادارة فى الجمعية العامة العادية للشركة والمقرر انعقادها يوم ٢٠٢١/١٠/٢٧ لاعتماد المركز المالى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ وضمن جدول الاعمال انتخاب المجلس . - لم يتم عقد جمعية عامة للنظر في الموازنة التقديرية لتحول الشركة لشركة مساهمة تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويتم إعتمادها من مجلس الإدارة .
ملحوظة الجهاز (٢)	- لم يتم توفيق اوضاع الشركة وفقا لقرارت الهيئة العامة للرقابه المالية : • قرار رقم (١٢٣, ١٢٤) بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/١٦ بشأن تضمين تشكيل مجلس الادارة لعنصر نسائى على الاقل وذلك فى موعد أقصاة ٢٠٢٠/١٢/٣١ تفاديا لأية اجراءات قد تتخذها الهيئة حال عدم الالتزام بذلك . • قرار رقم (٤٧)لسنة ٢٠٢٠ بشأن حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الأدارة ومنصب العضو المنتدب او الرئيس التنفيذى لها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القرار والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد (٩٢ تابع) في ٢٠٢٠/٠٤/٢١ يتعين تحديد اسباب عدم الألتزام بذلك مع العمل علي توفيق الأوضاع منعا للتعرض للعقوبات
رد الشركة	جارى العمل على توفيق أوضاع الشركة حيث سيتم عمل جمعية عامة عادية فى ٢٠٢١/١٠/٢٧

	لانتخاب أعضاء المجلس وبعدها سوف يتم توفيق باقى الأوضاع طبقا لقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية .
ملحوظة الجهاز (٣)	- تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠٢١/٦/٣٠ البالغة نحو ١٩٠.١٨٥ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ نحو ٢٨٥.٧٠٣ مليون جنيه ومطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري فى حدود الأمكانيات المتاحة (وفي ضوء القيود المفروضة بسبب فيروس كوفيد ١٩ المعروف بكرونا) . - تم أعادة تقدير الاعمار الأنتاجية لألات ومعدات مطحني الهدى والفؤاد مما ترتب علية تغير معدلات الأهلاك المتبعة فى السنوات السابقة وذلك بناء على قرار مجلس أدارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١ وقرار مجلس الأدارة رقم ٢١/٢٠ بجلسة ٢٠٢١/٠١/٣١ والتوصيات الناتجة عن الدراسات التي قامت بها الشركات المنشئة للمطحنين شريطة تنفيذ أعمال الصيانة الوقائية والدورية وتركيب قطع غيار أصلية مما أدى الى تخفيض اهلاكها خلال العام بنحو ٣.٤ مليون جنية - قصور في أعمال لجنه جرد الاصول الثابته في اداء المهام الخاصه بها وحيث تلاحظ عند مطابقه محاضر الجرد علي السجلات عدم قيام لجان الجرد باثبات بعض الاصناف (سقطت سهوا وفقا لمحاضر اثبات الحاله المعده بمعرفه مديروا المطاحن) وذلك بمطاحن (قنديل والحباك والمطريه والكوثر والصفا) . يتعين بحث ما سبق ، واتخاذ اللازم والإفادة .
رد الشركة	تم التنبيه مشدداً على لجنة الجرد لعدم التكرار علماً بان لجنة مراجعة الجرد قامت بالمراجعة وحصر الفروق وعمل التسويات اللازمة .
ملحوظة الجهاز (٤)	ورود شهادات سلبية لبعض المواقع بأسماء الملاك السابقين لمطحن مسعد (أراضى) باسم فؤاد مسلم محمد وكذا الشهادة الخاصة بمخازن شبرا الخيمه بإسم موريس ويوسف ابراهيم ومحلات الخانكة باسم مستشفى الامراض العقلية . يتعين تعديل الشهادات السلبية المثبت بها الملاك السابقين للأراضى .
رد الشركة	تم التنبيه مشدداً على القطاع القانونى باحضار شهادات مذكور بها اسم شركة مطاحن شمال القاهرة
ملحوظة الجهاز (٥)	لا زال لم يتبين لنا الموقف القانونى و الأثار المالية الناتجة عن المساحة المستقطعة من أرض شونة العاشر من رمضان (والمسجلة بأسم الشركة والمقدر مساحتها بنحو ٢١ ألف م٢ والتى تم أستقطاعها من الشركة منذ ٢٠١٥/١٢ لأنشاء صوامع بالعاشر ضمن المنحة الأمارتية الممنوحة للدولة) علي

الرغم من صدور قرار الجمعيه العامة للشركة القابضه للصوامع والتخزين في ٢٠٢٠/٤/٢١ بضم تلك الصومعه للشركه القابضه ولم يتم حتى تاريخه تحديد الموقف النهائى لها كما صدر القرار الوزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة للعمل على توفيق الأوضاع بين الجهات المختلفة وقد ورد خطاب من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٥ بالموافقة على تضمين التكلفة الإستثمارية للصومعة ضمن أصول الهيئة العامة للسلع التموينية على أن ينعكس الآثر المالى كحق إنتفاع للشركة القابضة للصوامع والتخزين . ▪ في ٢٠٢٠/٢/٨ ورد كتاب الهيئه بشأن موافقه مجلس الوزراء علي مقترح مبادله ارض الصومعه المملوكه للشركه بارض بديله ٠٠٠٠٠ الخ . ▪ وبالمتابعه تبين مخاطبه الشركه للشركه القابضه في ٢٠٢٠/٥/٩ بما يفيد ورود كتاب هيئه السلع في ٢٠١٩/٣/٥ بشأن ايلوله ٢٥ صومعه للهيئه وارفق بالكتاب مشروع عقد انتفاع للاراضي المقام عليها تلك الصوامع وتم دراسته بمعرفه الشركه وانتهت الدراسه الي عدم الموافقه علي بعض البنود ورفض التوقيع علي العقد وتم مخاطبه الشركه القابضه بذلك واتفاق مسئولي الشركه علي قيام الهيئه بسداد كامل قيمه الارض نقدا بالقيمه العادله بعد الرجوع للجهات الحكوميه المختصه وتم عقد عده اجتماعات بالهيئه لبحث البدائل المختلفه لنقل الملكيه . ▪ في ٢٠٢٠/٢/٢٣ تم عرض الموضوع علي مجلس اداره الشركه والذي وافق علي تحديد الارض البديله في احدي مدينتي بدر او العبور علي ان يكون النشاط المزمع اقامته (سكني –تجاري) ومخاطبه الهيئه في هذا الشأن . ▪ في٤/٣٠ /٢٠٢٠ ورد كتاب الهيئه يفيد بان تحديد المدن المطلوبه لابد ان يكون لذات النشاط . وفي ضوء القرار الصادر بدمج نشاط التخزين علي مستوي الجمهوريه في كيان واحد فانه لايمكن للشركه انفاق اي استثمارات في نشاط التخزين ولايمكن ان تكون الارض البديله بذات النشاط . ويتصل بذلك مخاطبه الشركه للمشرف علي مكتب وزير الاسكان والمجتمعات العمرانيه الجديده في ٢٠٢١/٥/٤ بشأن تحديد سعر متر الارض بمايفيد عدم الاعتداد بسعر المتر المحدد من قبل الهيئه (٩٥٠ جنيه للمتر) حيث انها جهه غير محايده لكونها احد اطراف الموضوع وتم طلب الاعتداد بالقيمه المحدده من اللجنه العليا لتثمين اراضي الدوله (جهه محايده) في٢٠٢١/١/١٨ والبالغه ١٥ الف جنيه للمتر (استرشادي وليس الزامي لحين اقراره واعتماده من السلطه المختصه) . واشارت الشركه في خطابها الي انه في حاله الاعتراض يمكن اللجوء الي جهه محايده اخري (هيئه الخدمات الحكوميه) لتقييم الارض .	

	يتعين بحث ما سبق وموافتنا بالموقف الحالى للأرض .
رد الشركة	تم مخاطبة هيئة السلع التموينية بأن نشاط التخزين سوف يتم قصره على كيان واحد وبالتالى الشركة لن تقوم بإنفاق أية إستثمارات فى نشاط التخزين والأرض البديلة سيتم إستخدامها فى نشاط الإستثمار العقارى ولم يرد إلينا رد حتى الآن وجارى المتابعة .
ملحوظة الجهاز (٦)	- لازال لم يتم الانتهاء من إجراءات تسجيل أرض مدينة السلام المخصصة للشركة من محافظة القاهرة بالرغم من سداد كامل تكلفة الأرض والإنشاءات الخاصة بمجمع مطاحن مدينة السلام فى شهر مارس/٢٠١٧ البالغة نحو ٢٥.٧٩٦ مليون جنيه (منها نحو ١٨.٤٢٦ مليون جنيه غرامات تأخير وفوائد تمثل نسبه ٢٥٠٪ من اصل قيمه الارض والانشاءات البالغه نحو ٧.٣٧ مليون جنيه منها مبلغ ٣.٩٥٣ مليون جنيه قيمه الارض الظاهره بقائمه المركز المالي (كما تم تحصيل نحو ٧٣٥ الف جنيه ٢٠١٧/٩/٣ تمثل القيمة الايجاريه المحصلة كجزء من الإيجارات المستحقة علي شركه ابن سيناء (مستأجر مخبز السلام لاقامه مخازن ادويه) والذي اعترضت عليه المحافظة ورفضت اعطاء تراخيص لمخازن ادويه واستغلال الأرض في نشاط المخابز وفي حاله عدم الالتزام يتم سحب الجزء المخالف وعرضه بالمزاد العلني وبناء عليه تم سداد المبلغ للمحافظة خلال شهر ٢٠١٧/٨ خاصة فى ظل استمرار النزاع القضائى القائم بين الشركة ومحافظة القاهرة والمرفوع عنها دعاوى أرقام ٦٣/٤١١٤٨ ق بمجلس الدولة بشأن استرداد غرامات التأخير بمبلغ ١٨.٥٦٠ مليون جنيه جلسه ٢٠٢١ /٥/٢٦ والتي قضت فيها المحكمه باحاله الدعوي للدائره ٤ تراخيص للاختصاص وجاري المتابعه لتحديد جلسه والدعوي رقم ٦٧/٤١٢٣٩ ق لوقف المطالبة بغرامات التأخير بشق مستعجل فقد تم الحكم فيها بجلسة ٢٠٢٠/١٢/٢٣ بانتهاء الخصومة علي سند من ان مصلحه الشركة قد زالت بإصدار ترخيص مؤقت لمطحني الصفا والمروه (وفقا لإفادة القطاع القانوني) - والدعوي رقم ٢٦٠٧١ لسنه ٦٩ بشأن تحرير عقد البيع لارض السلام والتي حكم فيها بجلسه ٢٠٢٠/٩/٢٤ بقبول الدعوي شكلا وفي الموضوع بإلزام المحافظه بالسير في اجراءات تحرير عقد بيع ابتدائي للشركه المدعيه عن كامل مساحه الارض محل التداعي بسعر مائه جنيه للمتر المربع مع ما يترتب علي ذلك من اثار ووفقاً لإفادة القطاع القانونى تم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم وتم اعلان المحافظة بها للبدء في اجراءات التنفيذ وتمت موافقة رئيس مجلس الادارة على اتخاذ الاجراءات القانونية ضد محافظ القاهرة لامتناعه عن تنفيذ الحكم ، وجاري استخراج شهاده بعدم حصول طعن علي الحكم من المحكمه الاداريه العليا وكذلك رقم الصادر من هيئه قضايا الدوله الموجه للمحافظه بعدم الممانعه والموضوع متوقف علي سداد الشركه لثمن الارض بالزياده بكشف التحديد

	والذي قامت الشركه بسداد نحو ٢٦.١ الف جنيه (١٠٠ جنيه عن المتر المربع) في ابريل ٢٠٢١ بالاضافه لحق انتفاع بمبلغ ٩٢٤١ جنيه عن خمس سنوات حتي تتمكن الشركه من تحرير عقد البيع والسير في الاجراءات (وفقا لكتاب المحافظه الوارد في ٢٠٢١/٤/١٩ والذي يفيد باحترام حجيه القانون وماقضت به المحكمه بالحكم الماثل) ووفقا لافاده القطاع القانوني بانه جاري اتخاذ الاجراءات اللازمه لتسجيل الارض . - والدعوي رقم ٢٠٢٠/١٣٤٩ المقامه من الشركه بالزام المحافظه برد مبلغ القيمه الايجاريه لشركه ابن سينا وتم رفض الدعوي وتم الطعن علي الحكم بالاستئناف وجاري تحديد جلسه . يتعين دراسة ماسبق في ضوء الاحكام الصادرة و سرعة انهاء اجراءات التسجيل للأرض الخاصة بمدينة السلام ، وإجراء التسويات فى ضوء ما سبق مع تحديد المتسبب في تلك الفرامات خاصه مع ماتبين لنا من وجود عده مكاتبات (تنبيه بالدفع وانذار اخير ونهائي) من المحافظه بشأن سرعه السداد وانه جاري اتخاذ الاجراءات القانونيه ضد الشركه وكذلك الحجز علي الاملاك التي تعادل قيمه الدين وذلك للامتناع عن السداد وكذا في ضوء ما تسفر عنه القضايا المتداوله .
رد الشركة	- تم سداد قيمة ٢٦١.٧٨٠ متر بسعر المتر ١٠٠ جنيه وجارى تحرير عقد البيع ومراجعته بمعرفة مستشار المحافظ . - بالنسبة للدعوي رقم ٢٠٢٠/١٣٤٩ المقامه من الشركه بالزام المحافظه برد مبلغ القيمه الايجاريه لشركه ابن سينا وتم رفض الدعوي وتم الطعن علي الحكم بالاستئناف وتحديد جلسه بتاريخ ٢٠٢١/١١/٩ .
ملحوظة الجهاز (٧)	مازالت اصول الشركة تتضمن اراضى جارى تسجيلها واراضى مقام بشأنها دعوى تثبيت ملكية وصحة ونفاذ لعقد البيع بلغت قيمتها الدفترية نحو ٥ مليون جنيه ويتضح ذلك مما يلى : ▪ أراضى جارى تسجيلها بإجراءات التسجيل العادية بلغت تكلفتها الدفترية ٤.٤٧٣ مليون جنيه ▪ أراضى مقام بشأنها دعاوى صحة ونفاذ بيع بلغت تكلفتها الدفترية نحو ٤٨٨.٨١٧ ألف جنيه ومازالت متداولة . يتعين إتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتسجيل تلك الأراضي لتأكيد سند ملكية الشركة والمحافظة علي ممتلكاتها.
رد الشركة	جارى متابعة الإجراءات من قبل قطاع الشئون القانونية لإستكمال إجراءات التسجيل تلك الأراضى والتى مازالت متداولة فى ساحة القضاء.
ملحوظة الجهاز (٨)	مازال لم يتم تسجيل أرض مطحن الهدى لوجود مساحة ٢٠ قيراط وسهمين داخل سور المطحن تخص الأملاك الأميرية بمحافظة القليوبية وهى محل نزاع قانوني بين محافظة القليوبية وحي غرب

	شبرا الخيمة والشركة وقد افاد القطاع القانوني بتقديم طلب للسجل العيني ببنها لاحضار شهادات قيود ومطابقه للارض المقام عليها المطحن وتبين ان القطعه المقام عليها المطحن قد تجزأت وجاري احضار رسم القطعه بعد التجزئه من مكتب المساحه لمعرفه رقم القطعه المقام عليها المطحن لاستخراج شهاده قيود ومطابقه ونظرا لوجود نزاع قضائي بين الشركه وحي شبرا الخيمه مماترتب عليه ايقاف اجراءات تسجيل الارض لحين انتهاء المنازعه . واقامت المحافظه الدعوى رقم ٢٠١٥/٥٨ مدني كلي حكومه شبرا الخيمه خاصمت فيها الشركه بطلب بان تؤدي لها مقابل حق إنتفاع عن قطعه الارض وقضت المحكمه بالاحقيه بمبلغ ٤.٦٥٠ مليون جنيه لصالح المحافظه(حكم نهائى واجب النفاذ) . ويتصل بما تقدم وجود دعوي رقم ٩١٠ لسنه ٢٠١٦ مدني كلي شمال مقامه من هيئه الاوقاف المصريه بشأن المديونيه التي تطالب بها الهيئه لدي الشركه (ارض مطحن الهدي) والبالغه وفقا لكتاب الهيئه في مارس /٢٠٢١ مبلغ ١٣٦٤٦٩٢ جنيه والخاصه بالاتفاق المبرم بين الهيئه والشركه في ١٩٩٩/١٢/٤ علي استبدال مساحه ى٨فدان وواحد قيراط من وقف صالح ابو حديد علي اساس سعر المتر ٢٤٠ جنيه علي ان يتم سداد اجمالي الارض علي عشره اقساط سنويه علي ان تقوم الشركه بسداد ١٤ /٪ من مقدم الثمن والمصاريف . ووفقا لمذكره القطاع القانوني بالشركه وعند استخراج كشف التحديد المساحي للارض تبين ان هناك نزع ملكيه لفدان واثنين سهم لصالح هيئة الري والتى قامت بالتنازل عنها لمحافظة القليوبية وعليه تم استخراج كشف التحديد واصبحت المساحه الفعليه٣ سهم،٢٢قيراط،٦ فدان تعادل ٢٩٠٦٨ متر مربع بقيمه اجماليه ٦٩٧٦٤٨٠ جنيه علي ان يكون القسط الاول وربعه في ٢٠٠٠/١٠/١٧ بمبلغ ٨٧١٤١٦ جنيه قامت الشركه بسداده علي مرتين في٧/٨ ،٢٠٠١/٨/٢٨ مما ترتب عليه وجود غرامه تأخيربمبلغ ٦١٨٨٣ جنيه تم سدادها الا انه تم خصمها من مستحقات الهيئه لعدم استحقاقها لان التأخير من جانب الهيئه للخطأ الوارد بالمساحه واعاده الجدوله وفقا للمساحه الفعليه . وقد اشارت المذكره الي قيام الشركه بسداد باقى الاقساط لحساب الضرائب كقيم منقوله بديلا عن هيئة الأوقاف وتم اخطارهم بذلك وبجلسه ٢٠٢١/١/٢٧ صدر حكم تمهيدي باحاله الدعوي للخبراء والدعوي مؤجله لجلسه ٢٠٢١/١٠/١٣ للتقرير . نوصي بدراسه ماسبق واتخاذ اللازم مع اجراء التسويات الواجبه فى ضوء الحكم الصادر مع العمل على المتابعة وسرعة إنهاء الوضع القائم وتسجيل الأرض حفاظا على أصول الشركة .
رد الشركة	جارى متابعة الدعاوى المتداوله والطعون المقدمة من حى شبرا الخيمة وعند البت النهائى سوف تقوم

	الشركة بإجراءات تسجيل كامل المساحة وعمل التسويات اللازمة .
ملحوظة الجهاز (٩)	تضمنت إضافات الأصول الثابته نحو ٧٦١ الف جنيه قيمه شراء عدد ٢ بلال كامل بالمشتملات بدون معمل بامر توريد رقم ٢٦ في ٢٠٢٠/١٠/١٤ من شركه لينوس لمطحن الهدي وذلك نظرا لان البلاله السابقه حدث بها تاكل شديد بالسكاكين لخطي الطحن وانخفاض قدره الترطيب بسبب ترطيب القمح المحلي شديد الصلابه ويحتاج لقوه محركه اعلي وسكاكين اشد ....الخ . وان المطحن تم استلامه علي نسبه استخراج ٧٢٪ قمح مستورده ولم يتم تجربه غسيل وترطيب قمح محلي وفقا لتقرير اللجنه الفنيه المعروض علي العضو المنتدب الفني في٢٠٢٠/٧/٢١ (علما بان المطحن تم تشغيله في ٢٠١٤/٨/١ و قيمه البلالات القديمه بلغت نحو٢٦٧ الف جنيه وان مجمع اهلاكها في ٦/٣٠ نحو ١٠٩ الف جنيه) إضافة الى ذلك تخصيص سلفه بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه (سلفة لتأهيل مطحن الهدى للوصول للقدرة الانتاجية في ٢٠٢٠/٧/٢٦.تم تخفيضها الي ٥٠ الف جنيه خلال شهر مايو /٢٠٢١) وبلغ ماامكن حصره من المنصرف منها نحو ٤٧٥ الف جنيه . ويتصل بذلك افاده مدير المطحن في ٢٠٢١/٥/٣١ من انه نظرا لارتفاع تكلفه الطحن بالمطحن ووجود اقماح مصريه تحتاج الي عمليه غسيل وتكييف افضل وسوف يتم ارسال البلالات القديمه لمطحن المروه (وجدير بالذكر توقف مطحن المروه منذ شهر سبتمبر /٢٠٢٠ وحتي تاريخه وان المطحن يقوم بطحن دقيق استخراج ٨٢٪ مما يعني استمرار نفس المشكله) يتعين دراسه ماسبق واتخاذ اللازم .
رد الشركة	تم تصميم مطحن الهدى على إستخراج ٧٢٪ وطحن القمح المستورد فقط وعند طحن القمح المحلى كان لابد من تغيير البلال بقدرة أعلى تتناسب مع صلابة القمح المحلى وتم إستغلال البلال ذات القدرة الأقل في مطحن المروة .
ملحوظة الجهاز (١٠)	استمرار توقف ٤ مطاحن بالشركه (المروه وعامر وقنديل ومسعد) عن العمل منذ شهر سبتمبر /٢٠٢٠ وحتي تاريخه لاجراء اعمال صيانه لهم وبالمتابعه تبين : • بلغ ماتم صرفه علي هذه المطاحن (قطع غيار ومصروفات صيانه) عن عامي ٢٠١٩/٢٠١٨ ، ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، وعن الفتره من ٢٠٢٠/٧/١وحتي ٦/٣٠/ ٢٠٢١نحو٢٠٨٣مليون جنيه ، ٢٠٣٦ مليون جنيه ، ٣٨٥ الف جنيه علي الترتيب . • صرف نحو ٢ مليون جنيه لمطحن قنديل خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ لتوفيق اوضاعه الا انه تم ايقافه مره اخري علي النحو المشار اليه .

	• رغم صرف نحو ١٥٠ الف جنيه علي ترميم صوامع المروه الا انه تبين كثره واستمرار توقفها. • توقف مطحن المطريه في ٢٠٢١/٦/٢٠ للصيانه الشامله وانخفاض كميه الاقماح المقرره بناء علي تعليمات التموين علي الرغم من صرف نحو ٤٣٢ الف جنيه خلال العام (قطع غيار وصيانه) . الامر الذي يتعين معه دراسه أسباب كثرة الأعطال والتوقف واتخاذ اللازم والافادة .
رد الشركة	تم إيقاف هذه المطاحن بغرض تقليل التكلفة من الكهرباء وخلافة نتيجة إنخفاض الربط التموينى وإنخفاض الكميات المطحونة وتستغل الشركة عمليات الإيقاف في صيانة معدات المطاحن لتكون دائما قيد التشغيل .
ملحوظة الجهاز (١١)	علي الرغم من صرف نحو٩٥٧ الف جنيه خلال عامي ٢٠١٩ ،٢٠٢٠ (قطع غيار وصيانه) علي مصنع المكرونه بالاضافه الي ماتم صرفه خلال العام المالي الحالي والبالغ نحو٩٥١ الف جنيه . الا انه تم ايقافه خلال الفتره من ٩/٤ /٢٠٢٠ الي ٢/٢٢ / ٢٠٢١ ،ومن ٤/٤ حتي تاريخه وذلك لتلافي ملاحظات سلامه الغذاء بالمصنع . مما يشير الي القصور والاهمال في متابعه اعمال الصيانه بالمصنع لفتره طويله الامر الذي اضاع علي الشركه العائد علي المال المستثمر ، على الرغم من سابقه الاشاره بتقريرنا عن اعمال معاينه المصنع خلال العام المالي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ عن اختبار المعلومات المستقبليه بالموازنه التقديريه للشركه عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ الى عدم إعداد دراسة شاملة من قبل الشركة لإعادة تأهيل وتطوير خطوط الأنتاج لرفع القدرة الأنتاجية وضمان جودة المنتج .وكذا عدم ادراج ايه مبالغ لاعاده تأهيل خطوط الانتاج . ويتصل بذلك صدور قرار مجلس الاداره المؤرخ في٢٠٢٠/١٠/٣١ بتكهين عدد ٣ خطوط انتاج بالمصنع من اصل ٧ خطوط بالشركه . مما يتعين معه الدراسه واتخاذ اللازم والافاده
رد الشركة	توقف المصنع في هذه الفترة بناءا على تعليمات هيئة سلامة الغذاء وتم إعادة تأهيل المصنع وكذلك خطين إنتاج بالجهود الذاتية وتم طرح مناقصة لإعادة تأهيل الخط الثالث أما بخصوص تكهين ثلاثة خطوط فهى خطوط لا تعمل منذ عشرة سنوات ولاجدوى من تأهيلها وجارى السير في إجراءات بيعها فى ضوء القوانين والاحكام المنظمة .
ملحوظة الجهاز (١٢)	قيام الشركه بابرام تعاقد مع الجمعيه التعاونيه للبترول في ٢٠٢٠/١٠/٢٦ بتأجير مساحه ١٧٠٠ متر مربع ومساحه ١٤٦٢.٥٨ متر مربع من ارض مدينه نصر وموقع عين شمس لانشاء محطه تموين وخدمه سيارات لمده تسع سنوات تبدأ من تاريخ استلام الموقع ارض فضاء خاليه من

	الإشغالات تنتهى في ٢٠٢٩/١٠/٢٥علي ان تكون القيمه الايجاريه ٢٢٥ الف جنيه لارض مدينه نصر و٧٥ الف جنيه لموقع عين شمس تسدد مقدما كل ٣ شهور علي ان يبدأ السداد بعد اربعه اشهر من تاريخ اصدار رخصه البناء او تشغيل المحطه ايهما اقرب ، (وقامت الجمعيه بسداد مليون جنيه تأمين لموقع مدينه نصر،٥٠٠ الف جنيه لموقع عين شمس) وبالمتابعه تبين عدم قيام الجمعيه بسداد اي مبالغ للقيم الايجاريه وقامت بمخاطبه الشركه بما يفيد صعوبه استخراج تراخيص اقامه لمحطتي التموين وتم طلب تخفيض القيمه الايجاريه لتصبح ١٥٠ الف جنيه مع زياده سنويه ١٠٪ من السنه الثانيه من الفتره التعاقديه الثانيه وهو مارفضته الشركه وافادت في خطابها الموجه للجمعيه في ٢٠٢١/٧/١١بسرعه السداد حتي لايتم الغاء التعاقد مع الاحتفاظ بكافة الحقوق كما لم يتم حتي تاريخه استخراج تصريح لموقع عين شمس . ويتصل بذلك من ان بنود التعاقد قد تضمنت في البند الرابع باقرار الطرف الثاني (الجمعيه) بمعاينه الارض معاينه تامه نافيه للجهاله ووجدتها صالحه للغرض اللازم لمباشره نشاطه كما تضمنت في البند السادس عشر انه في حاله اخلال الطرف الثاني باي بند من بنود التعاقد يحق للطرف الاول للجؤ للقضاء لاعمال الشرط الصريح لفسخ التعاقد واتخاذ الاجراءات القانونيه اللازمه للحصول علي حكم باخلائه مع الاحتفاظ بالحق في التعويض عن هذا الاخلال . ولم تتضمن شروط التعاقد اي شروط جزائيه اخري (مصادره التأمين حاله عدم السداد او مبلغ التعويض اللازم حاله عدم الالتزام ببنود التعاقد) . مماسبق يتضح عدم استفاده الشركه من القيمه الايجاريه وهو مااضاع العائد المنتظر منها ويتعين اتخاذ الاجراءات اللازمه لحفظ حقوق الشركه والافاده . يتعين دراسه ماسبق واتخاذ الاجراءات اللازمه للاستفاده من عائد هذه المواقع
رد الشركة	- بالنسبة لأرض مدينة نصر تم رفع دعوى فسخ التعاقد من الجمعية التعاونية للبترول برقم ٢٣٢١ لسنة ٢٠٢١ مدنى كلى حكومي ومحدد لها جلسة يوم ٢٠٢١/١٠/١٠. - بالنسبة لموقع عيم شمس تم رفع دعوى فسخ تعاقد برقم ٢٣٣٦ لسنة ٢٠٢١ومحدد لها جلسة ٢٠٢١/١٠/٢٥ .
ملحوظة الجهاز (١٣)	بلغت الطاقات غير المستغله نحو ٢.٩٦٣ مليون جنيه (ارض مدينه نصر ومباني مطاحن عانوس والصوه ومصنع المكرونه وعدد وادوات مطحن عانوس) يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمه لتعظيم العائد علي المال المستثمر خاصه في ظل توقف العديد من المطاحن .

رد الشركة	تعمل الشركة جاهدة على إستغلال الطاقات المتاحة لديها سواء في الإستثمار العقارى أو التأجير للغير وقد تم التواصل مع جهاز التنمية والتجارة الداخلية للإستفادة من الأماكن المتاحة بالشركة بعمل إستثمارات عقارية تخدم الشركة وجارى المتابعة.
ملحوظة الجهاز (١٤)	تضمن التكوين الاستثماري نحو٢٥ الف جنيه قيمه اتعاب التصميم الانشائي والمعماري لانشاء محلات السلام بسور مطحن الصفا والمروه منذ شهر سبتمبر٢٠١٧ باسم الشركه العربيه للتصميمات والاستشارات الهندسيه ووفقا لافاده قطاع التخطيط لرئيس القطاع المالي بان القطاع القانوني يسير في اجراءات الحصول علي عقد مشهر للموقع وحين الحصول علي العقد النهائي سيتم استكمال باقي الاجراءات وحتي نهايه الفحص لم يتم البدء في الانشاء . يتعين الدراسه واتخاذ اللازم والافاده
رد الشركة	جاري تسجيل ارض السلام وبعد ذلك سيتم الحصول علي التراخيص اللازمه لانشاء المحلات
ملحوظة الجهاز (١٥)	تضمن التكوين الإستثماري في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١.٩٠٦مليون جنيه باسم مطحن الهدي (قيمة صب بلاطات خرسانية) وقد تبين بشأنه الاتي: • تسليم امراسناد للشركه في ٢٠٢٠/٧/١٨ بنحو ١.٣٣٣ مليون جنيه علي ان يتم التنفيذ خلال ٣ اشهر غير شامله الاجازات، تسليم الموقع للمقاول في ٢٠٢٠/١٠/٧ (بعد مرور ما يقرب من حوالي ثلاثه اشهر) مماترتب عليه التأخير الشديد في انهاء الاعمال . • عدم الانتهاء من المشروع في الوقت المحدد لتوقف العمل عده مرات (بسبب عدم امكانيه اخلاء المكان والانتهاء من جفاف وتصلب الخرسانه) . • وفي ٢٠٢١/٢/٢٧ وافق المجلس بالاجماع علي اعتماد نحو ١.١٠٧ مليون جنيه بنود اضافيه بنسبه ٨٣٪من الاعمال الاصليه وقد تضمنت هذه الاعمال اعاده صب البلاطات الخرسانيه في المنطقه المحيطه بنقره الاقماح الخاصه بالصوامع والبالغ قيمتها نحو ٤٩٣ الف جنيه دون بيان اسباب اعاده الصب والمسئول عنها . ويتصل بذلك ورود مستخلص جاري رقم ٥ في مايو ٢٠٢١بقيمه ٢.٠٣٣ مليون جنيه بنسبه زياده عن الاعمال الاصليه بلغت ٥٢.٥٪ وحتي تاريخ انتهاء المراجعه لم يتم الانتهاء من الاعمال والاستلام الابتدائي لها. وتم مخاطبه الشركه المنفذه في ٢٠٢١/٧/٥ لاعطائها مهله ١٠ ايام من تاريخه لتكسير البلاطات التالفه واعاده صبها وفي حاله عدم الالتزام فلن يتم صرف اي مستخلصات وحتي تاريخ انتهاء المراجعه في ١١/ ٨ / ٢٠٢١ لم يتم التنفيذ . يتعين دراسة ما سبق واتخاذ اللازم وفقا لما تقضي به اللوائح في هذا الشأن ووفقا للعقد المبرم.

رد الشركة	تم تكليف أستشارى لمراجعة كافة أعمال الشركة المنفذة وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة فور وصول تقرير الاستشاري .
ملحوظة الجهاز (١٦)	بلغ المعتمد من الخطه الاستثماريه عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ مبلغ ١٠ مليون جنيه في حين بلغ المنفذ الفعلي حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٦.٣٤٢ مليون جنيه بنسبه تنفيذ بلغت ٦٣.٤٪ وقد تبين الاتي : • عدم تنفيذ مشروع تأهيل مطحن الحباك المعتمد له ٣ مليون جنيه . • تنفيذ بعض المشروعات (مشروع المحافظه علي البيئه ، تطوير سيارات الشركه ،ارض مدينه نصر "استثمار عقاري ، تأهيل الصوامع والشون لاستقبال الاقماح ...) بنسب اتمام ضئيله جدا تراوحت بين ٣ ٪ ،٣٤.٨ ٪ . • تنفيذ بعض المشروعات بنسب تجاوز بلغت ١١٦٪ ،١٧٦٪ (مشروعات الاحلال والتجديد "الاداره العامه ،والوحدات الانتاجيه") . يتعين دراسه ماسبق مع العمل علي وضع تقديرات للخطه الاستثماريه تتناسب مع متطلبات وظروف الشركه وموافاتنا باسباب عدم التنفيذ او ضآله نسب التنفيذ .
رد الشركة	جارى مراعاة ذلك فى الخطة الاستثمارية الجديدة لتتناسب مع ظروف الشركة وسوف يتم العرض على الجمعية العامة للإعتماد .
ملحوظة الجهاز (١٧)	- ظهرت الإستثمارات المالية طويلة الأجل بنحو ٩.٠٩١ مليون جنيه وتتمثل فيما يلي: ▪ نحو ٨.٨٤٦ مليون جنيه قيمة استثمارات فى الشركة المتحدة للمطاحن بنسبة ١٧.١ ٪ فى رأسمال الشركة محققه عائدا بنحو ١.٠١٣ مليون جنيه عن عام ٢٠٢٠ . ▪ نحو ٢٤٥ ألف جنيه إستثمارات فى سندات حكومية ببنك الاستثمار القومي بنسبة ٣.٥٪ حققت عائداً بلغ ٨٥٦٩ جنيه. يتعين دراسة جدوى هذه الاستثمارات بصفة دورية للوصول إلى أعلى عائد ممكن فى ضوء الفرصة البديلة المتاحة خاصة مع عدم إتخاذ الشركة ما يلزم من إجراءات قانونية لإسترداد قيمة السندات الحكومية منذ عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠.
رد الشركة	- بالنسبة للاستثمارات فى الشركة المتحدة للمطاحن والصناعات المكملة فالشركة تمتلك هذه الأسهم ليس بقصد البيع حيث أنها تحقق عوائد مناسبة حيث حققت عوائد تراوحت بين ١٠٪ إلى ١٣ ٪ وهو عائد مناسب فى ظل انكماش السوق وفى حالة ظهور فرص استثمارية ذات عائد اكبر ستقوم الشركة بالاستثمار فيه.

	- وبخصوص مبلغ ٢٤٥ ألف جنيه سندات حكومية بنك الاستثمار القومى تم التنبيه على القطاع القانوني باتخاذ اللازم لرد هذه السندات .
ملحوظة الجهاز (١٨)	بلغ رصيد المخزون فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٣٠.٧١٥ مليون جنيه ، وقد تم جرده بمعرفة الشركة وتحت إشرافنا الإختبارى وفى حدود الإمكانيات المتاحة (وفى ضوء القيود المفروضة بسبب فيروس كوفيد ١٩ المعروف بكرونا) تم تقييمه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وكالمتبع فى السنوات السابقة ، بإستثناء ما تلاحظ بشأنه من الآتى: - تبين لنا عدم قيام الشركة بأمساك دفتر الجرد وذلك بالمخالفة لاحكام قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مواد ارقام (٢١و ٢٣ و ٢٥) يتعين امساك دفتر الجرد وفقا لما يقضى به قانون التجارة
رد الشركة	تم مراعاة ذلك وعمل دفتر للجرد وفقا لقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .
ملحوظة الجهاز (١٩)	مازال المخزون يتضمن أصناف راكدة وبطيئة الحركة من قطع الغيار بنحو ٣.٠٥ مليون جنيه وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة . يتعين العمل على التصرف الإقتصادى في ذلك المخزون بما يعود بالنفع على الشركة .
رد الشركة	تم تشكيل لجنة بقرار السيد الدكتور / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب من القطاعات المختصة بشأن إجراءات التصرف فى المخزون الراكد ومدى احتياج وحدات الشركة له على أن تكون مهمة اللجنة فرز وتصنيف الخردة والكهنة ووضعها فى لوطات تمهيداً لإتخاذ إجراءات تسعيرها أما بخصوص الأصناف بطيئة الحركة فهى تمثل مخزون استراتيجى لا يمكن الاستغناء عنه .
ملحوظة الجهاز (٢٠)	لم نتحقق من كمية الاقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية والشون المختلفة والبالغة كمية ٢١٥ ألف طن دفترياً تقدر قيمتها وفقا لأسعار المحاسبة مع هيئة السلع نحو ١.٠٧٥ مليار جنيه لعدم إجراء تصفية صفرية لتلك الصوامع في ٢٠٢١ /٦/٣٠ . يتعين إجراء التصفية الصفرية للصوامع والشون للوقوف على صحة الأرصدة الدفترية للأقماح ملك الهيئة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه التصفية مع ضرورة وضع برنامج زمني للتصفية الصفرية وإخطارنا به .
رد الشركة	نود الاحاطة بانه يصعب عمل جشنى للاقماح المخزنة بالصوامع والبناكر حيث ان التخزين بها صب ويتم اجراء تصفية فعلية بعد الانتهاء من صرف الاقماح بها , كما ان الاقماح المخزنة بالشون معبأة فى أجولة بلاستيك مختلفة الاوزان ولا يمكن عمل جشنى لها كما يصعب إجراء تصفية صفرية لمطاحن إنتاج الدقيق ٨٢ ٪ فى وقت واحد حتى يمكن الوفاء بالربط التموينى وعدم تأثر الأرصدة المحددة من

	جانب مديرية التموين علماً بأنه يتم إجراء تصفية صفرية كل ثلاثة شهور بحضور المسئولين المختصين بالتموين وسوف يتم الدراسة فى ضوء ما بالملاحظة .
ملحوظة الجهاز (٢١)	بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٧٦.٤٣٩ مليون جنيه بعد خصم مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها بنحو ٤٦٣.٠٠ الف جنيه وقد اسفرت مراجعة حسابات العملاء عن ما يلى : أرسلت الشركة مصادقات للعملاء والموردين والأرصدة المدينه(دون إشرافنا) فى٢٠٢١/٨/٥ عن أرصدتهم في ٢٠٢١/٦/٣٠ وهو موعد متأخر ولم نتلق أي ردود حتى تاريخ انتهاء المراجعة في ٢٠٢١/٨ ، كما لم تقم الشركة باجراء مطابقات مع كبار المتعاملين معها للتحقق من صحة الأرصدة . يتعين على الشركة إرسال المصادقات لكافة الحسابات المدينة والدائنة في وقت مناسب يسمح بتلقي الردود عليها حتى يمكن تحقيق الأرصدة بالقوائم المالية في ٦/٣٠/ ٢٠٢١ مع ضرورة إجراء المطابقات والتسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه تلك المطابقات من نتائج.
رد الشركة	يتم ارسال المصادقات وفى حالة عدم الرد خلال عشرة أيام يعتبر تصديق على صحة الرصيد وسوف يتم مراعاه ذلك .
ملحوظة الجهاز (٢٢)	ما زالت ملاحظتنا متكررة بشأن تضمين أرصدة العملاء نحو ٤٨٥ ألف جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ قيمة أرصدة متوقفة منذ سنوات يرجع بعضها لعام ١٩٩٦ ومكون لها مخصص بكامل القيمة صدرت بشانها احكام قضائية لصالح الشركة ولم تنفذ وذلك رغم سابق الإشارة برد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه جارى متابعة تنفيذ الأحكام مع الجهات المعنيه وقد افادت الشئون القانونية بالشركة فى مايو ٢٠٢١ما يلى : • نحو ١٨٧.٤ ألف جنيه قيمة ارصدة مستحقة على بعض العملاء لم يتم استخراج الصيغة التنفيذية لتنفيذ الاحكام الصادرة ضدهم لعدم وجود موطن معلوم لهم . • نحو ٢٧٦.١ ألف جنيه مديونية مستحقة على العميل حسن حافظ عرابى منذ ١٩٩٦/٩ صدرت أحكام بالحبس فى ٣ جنح مقامة ضده وتم إخطار وحدة تنفيذ الأحكام ومدير امن الشرقية ومقام ضده دعاوى تعويض حكم فيها لصالح الشركة وعند اتخاذ اجراءات التنفيذ لم يستدل على العنوان للأعلان بالصيغة التنفيذية . نكرر توصيتنا بمتابعة موقف القضايا المرفوعة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحصيل تلك المديونيات.

رد الشركة	تم التنبيه مشددا على القطاع القانوني بإتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة كما تم إخطار جهاز الكسب غير المشروع بوزارة العدل بمذكرة توضح كافة الإجراءات اللازمة وسوف نوافيكم بآخر المستجدات في هذا الشأن .
ملحوظة الجهاز (٢٣)	تضمنت أرصدة العملاء فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ نحو ٦٦.٥٦ مليون جنيه قيمة المستحق على الشركات الشقيقة حيث بلغت قيمة مسحوبات تلك الشركات خلال الفترة مبلغ نحو ٣٦١ مليون جنيه بلغ ما تم سدادة منها نحو ٢٩٤.٦٤ مليون جنيه بنسبة ٨١ ٪ الأمر الذى أدى إلى نقص السيولة وحدوث خلل في الهيكل التمويلي للشركة حيث إضطرت للحصول على تسهيلات ائتمانية خلال الفترة بمبلغ ٥٠ مليون جنيه تحملت الشركه عنه فوائد مدينه بلغت نحو ١.١٧٨ مليون جنيه فضلا عن القصور الشديد فى شروط السداد والتى بموجبها يتم منح الائتمان للعملاء حيث ان معظمها بدون ضمان وغير محدد بها شروط السداد و كذا عدم تحميل العملاء بأية مصاريف إدارية أو فوائد نتيجة عدم السداد فى الميعاد. يتعين اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو تحصيل تلك المديونيات لتحسين الهيكل التمويلى للشركة وزيادة قدرتها على سداد التزامتها طرف الغير .
رد الشركة	تلك المديونيات طرف شركات شقيقة وتقوم تلك الشركات بشراء منتجات الشركة (دقيق ومكرونة) لتوفير السلع وفقا لمنظومة السلع للمواطنين وذلك لحساب الهئية العامة للسلع التموينية وعندما يتم إعتماد مبالغ لهيئة السلع التموينية تقوم تلك الشركات بسداد مستحقات الموردين والشركة تعمل جاهده لتحصيل تلك المديونيات لتحسين الهيكل التمويلى
ملحوظة الجهاز (٢٤)	تحمل الشركة أعباء ومصروفات خاصة بنولون النقل لمنتج دقيق ٨٢ ٪ منظومة والخاص ببعض الشركات الشقيقة والتى بلغت نحو ٦.١ مليون جنيه وذلك خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠ . يتعين ضرورة إعادة النظر فى تحميل تلك المصروفات للشركات الشقيقة أو الهيئة
رد الشركة	الكميات المشحونه للشركات الشقيقه تمثل نسبة كبيره من كميات الدقيق المنصرف وبالتالي القمح المطحون وبالتالي أجرة الطحن والنخالة الناتجة ومايترتب عليها من إيراد وخفض التكلفة الثابتة .
ملحوظة الجهاز (٢٥)	تضمن حساب الأرصدة المدينة الأخري ما يلى : - نحو ٥مليون جنيه ما أمكن حصره من مديونية مستأجري وحدات الشركة والمقام بشأنها دعاوي قضائية تم الحكم في بعضها لصالح الشركة ولم تتمكن الشركة من التنفيذ حتي الآن

	والبعض الأخر مازال متداول بالمحاكم. - نحو ١.٧١٠ مليون قيمة مديونيات متوقفه علي بعض العاملين بالشركة أقيمت بشأنها دعاوي قضائية تم الحكم في بعضها لصالح الشركة ولم يتم تنفيذه حتي تاريخه - مازال حساب مدينو بيع أصول يتضمن نحو ١٧٨ ألف جينه تمثل باقي المديونية المستحقة علي شركة المستحضرات الطبية نتيجة التنازل بالبيع عن مطحن خطاب بالمطرية منذ ١٩٩٤/٦/١٥ (مكون لها مخصص بالكامل) والمتبقي لحين انهاء الشركة لاجراءات البيع والتسجيل بالشهر العقاري والتي لم يتم الانتهاء منها حتي تاريخه وقد أقامت الشركة دعوي لتثبيت الملكية رقم ٢٠١١/٢٨٣ وصدر حكم بجلسة ٢٠١٩/١/٣٠ بالوقف التعليقى لحين الفصل فى الطعن بالنقض رقم بالنقض رقم ٧٣/٦١٦٠ ق ولم يحدد جلسة حتى تاريخه حتي تاريخه وقد وافق مجلس ادارة الشركة فى جلسته بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٩ باتمام اجراءات تسجيل ارض مطحن خطاب مقابل قيام شركة مصر للمستحضرات الطبية بسداد قيمة ٢٥٪ (١٧٨ ألف جنيه) من اجمالى الثمن عند التسجيل وفق شروط التعاقد بين الشركتين . يتعين بحث ودراسة ما سبق مع متابعة الدعاوي القضائية المقامة واتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل تحصيل تلك المديونيات حفاظا علي حقوق الشركة والافادة .
رد الشركة	جارى البحث والمتابعة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات وتم التنبيه على القطاع القانونى بسرعة انهاء اجراءات التسجيل لمطحن خطاب لتحصيل مستحقات الشركة .
ملحوظة الجهاز (٢٦)	بلغ رصيد حساب الشركة القابضة للصناعات الغذائية في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٧٨٣ الف جنيه (مدين) منه نحو ٧٢١ الف جنيه مرحل من العام السابق ولم تتم المطابقة مع الشركة القابضة عن الفتره من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠ حيث كانت اخر مطابقه بتاريخ٢٠٢١/٢/٣ علي الرصيد الجاري في ٢٠٢١/٦/٣٠ وقد تبين بشأنها ما يلى : قيام الشركه القابضه بصرف نحو ٥٨٨ الف جنيه (٤٢٠ الف جنيه عن الفتره من ٢٠١٩/٤/١ وحتي ٢٠٢٠/٦/٣٠ ،١٦٨ الف جنيه عن الفتره من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢٠/١٢/٣١) قيمه الزياده في رواتب وبدلات رئيس مجلس الاداره والاعضاء المنتدبين وفقا لقرار مجلس اداره الشركه القابضه في يوليو/٢٠١٩ لم نقف علي مدي صحه وقانونيه تلك الزياده خلال مده تعيين المجلس طبقا للقانون ٢٠٣ لسنه١٩٩١ بشأن شركات قطاع الاعمال العام وماتناولته الفتاوي الصادره من مجلس الدوله في هذا الشأن ومنها الفتوي ملف رقم ٢٠٠٩/٤/٧.

	يتعين بحث ماسبق واتخاذ اللازم في ضوء القوانين السارية والفتاوي الصادره في هذا الشأن .
رد الشركة	تم تعديل الراتب المقطوع لرئيس واعضاء مجلس الادارة المنتدبين بناءاً على موافقة مجلس ادارة الشركة القابضة بجلسته بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٧ تطبيقاً لنص المادة ٢١ من قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .
ملحوظة الجهاز (٢٧)	اظهرت المطابقه المشار اليها ان رصيد الشركه القابضه بدفاتر شركه شمال القاهره مدين بنحو ١.٣٥ مليون جنيه في حين ان الرصيد بالدفاتر والمرفقات بلغ نحو١.٣٠٣ مليون جنيه . - مازال الحساب يتضمن نحو ٢٨٤ ألف جنيه قيمة أرض مدرسة الطحن والمستغلة بمعرفتها فضلا عن الاستمرار فى عدم وجود علاقة تعاقدية بين الشركة والشركة القابضة للصناعات الغذائية. يتعين بحث ما سبق بشأن توحيد تلك الحسابات واجراء المطابقات اللازمة وموافاتنا بالسند القانونى لاستحقاق تلك المبالغ للشركة القابضة للصناعات الغذائية وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما سبق.
رد الشركة	بالنسبة لمبلغ ٢٨٤ ألف جنيه قيمة أرض مدرسة الطحن تم ضمها للشركة القابضة بناءاً على قرار للجمعية العامة للشركة وسوف يتم تحصيل القيمة عند الإنتهاء من تسجيل أرض مجمع السلام وجارى التنسيق مع الشركة القابضة لعمل المطابقات اللازمة .
ملحوظة الجهاز (٢٨)	بلغ رصيد النقدية بالبنوك والصندوفق في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٦.٨١٩ مليون جنيه تبين بشأنه ما يلى . • عدم ورود شهادات بنكية لبعض الحسابات باجمالى مبلغ نحو٤٠٩ ألف جنيه بالبريد والمصرف المتحد . - كما ظهر رصيد حساب التسهيلات الإئتمانية ببنك مصر في ٢٠٢١/٦/٣٠ دائن مبلغ نحو ٢.٩٩٦ مليون جنيه ولم ترد شهادة بنكية بذلك الرصيد . يتعين موافاتنا بالشهادة المطلوبة .
رد الشركة	تم الحصول من بنك مصر على شهاده بنكيه برصيد التسهيلات ، اما مكتب البريد افاد انه يتم الاكتفاء بالرصيد المذكور بكشف الحساب حيث ان كشف الحساب بمثابة شهادة بالارصدة فى تاريخه
ملحوظة الجهاز (٢٩)	بلغ رصيد المخصصات بخلاف الاهلاك الظاهرة في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١١.٥١٣ مليون جنيه ولم نواف بدراستها ونرى عدم كفايتها في الأغراض المكونة من أجلها فى ضوء ما قدم لنا من مستندات كما يلى : مخصص الضرائب المتنازع عليها والبالغ نحو ٩.٧٩٢ مليون جنيه (بعد استبعاد نحو ٤ مليون جنية تم استخدامها فى سداد فروق ضريبة المرتبات) ويتمثل فى نحو ٦.٢٩٢ مليون جنيه لمقابله

	ضريبه المبيعات عن عام /٢٠١٧ ونحو ٣.٥ مليون جنيه لمقابلة نزاعات ضريبية (لضريبة الدخل) بلغ ما أمكن حصرة منها طبقا لمستندات الشركة مبلغ نحو ١٤٢.٢١٢ مليون جنية بفرق نحو ١٣٢.٤٢مليون جنية بالأضافة لفوائد التأخير التى تحسب عند السداد فى ظل أرتفاع قيمتها وخاصة بالنسبة لضريبة القيمة المضافة. وقد تمثلت تلك الفروق فيما يلى : - مبلغ نحو ٣٥.٨١٦ مليون جنية تخص ضريبة الدخل . - مبلغ نحو ١٠١.٩٢٣ مليون جنية تخص ضريبة القيمة المضافة . - مبلغ نحو ٤.٤٧٤ مليون جنية تخص ضريبة المرتبات . يتعين الدراسة ومتابعة إتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات للوصول مع مصلحة الضرائب إلى حقيقة موقف الشركة الضريبى بما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات و تدعيم المخصص بالمبالغ المناسبة فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة من نتائج .
رد الشركة	جارى الدراسة والفحص مع مصلحة الضرائب للوقوف على وضع الشركة الضريبى وإعادة النظر فى المخصصات طبقا لما تنتهى إليه نتائج الدراسة والفحص والطعون المقدمة ، وسوف يتم تكليف السيد / مراقب الحسابات الخارجى بمتابعة الملف الضريبى طرف المأمورية فور تعيينه .
ملحوظة الجهاز (٣٠)	بلغ رصيد مخصص المطالبات نحو ١.٧٢ مليون جنيه (١.٥مليون جنيه لمقابله غرامات تموينيه و نحو ٢٢٠ الف جنيه مطالبات قضائيه اخري) تلاحظ بشانه مايلي : - مبلغ ١.٥ مليون جنيه لمقابله غرامات تموينيه محتمله والبالغة وفقاً للوارد من هيئة السلع التموينية نحو ١.٢٠٢ مليون جنيه (ولم يتم تقديم تظلمات بها حتي تاريخه) - مبلغ ٢٢٠الف جنيه لمقابله المطالبات القضائيه (بعد سداد وتسويه نحو ٥٤٣الف جنيه) تبين بشانه الاتي : - لم نواف ببيان تفصيلي بالمخصص حتي نتمكن من الحكم بصحه ماتم تسويته من قضايا - تم تقدير نسب المكسب والخساره للقضايا المتداوله ولم يتم الاخذ بهذه النسب . - لم يتم تقييم العديد من القضايا ضمن البيان المقدم من الشركة. - تضمن بيان القضايا الوارد لنا من الشركة العديد من القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة غير مقدرة القيمة فضلا عن وجود دعاوى مرفوعة من بعض العاملين لصرف المقابل النقدي للإجازات وغير محددة القيمة. يتعين اعاده دراسه المخصص واجراء التسويات الواجبه مع ضروره موافاتنا ببيان القضايا في ٢٠٢١/٦/٣٠ علي ان تقيم جميع القضايا المرفوعه من وعلى الشركة .

رد الشركة	سيتم عمل دراسة للمخصص وموافاة السيد /مراقب الحسابات بتلك الدراسة مع الاخذ فى الاعتبار ان بعض القضايا تكون غير مقدرة القيمة مما يصعب معه تحديد مبلغ معين كمخصص
ملحوظة الجهاز (٣١)	اسفرت مراجعة حسابات الموردين عن بعض الملاحظات نورد اهمها فيما يلى : ▪ ظهر رصيد الهيئة العامه للسلع التموينية في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ بنحو ١١.٠١٣ مليون جنيه (دائن – قمح محلي) ونحو ٧.٣٥٢ مليون جنيه (مدين – تخزين) تلاحظ بشأنة ما يلى • توزيع الحسابات الخاصة بالهيئة العامة للسلع التموينية ضمن عدة حسابات بالقوائم المالية (العملاء – الموردين – الحسابات المدينة للمصالح والهيئات) الامر الذى يصعب معه اجراءات المطابقات علي تلك الارصدة والتحقق منها . نوصى بتجميع معاملات الهيئة في حساب واحد احكاما للرقابة علي معاملاتها.
رد الشركة	سوف يتم مراعاة ذلك .
ملحوظة الجهاز (٣٢)	اسفرت المطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/٠٨/٢٥ ما يلي : • ظهر رصيد هيئة السلع التموينية بالمطابقة في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ بنحو ١١.٥٣٩ مليون جنية في حين ظهر الرصيد الدفتري بنحو ٣.٦٦١ مليون جنية بفرق قدرة نحو ٧.٨٧٨ مليون جنية وبأخذ التحفظات الواردة بالمطابقة (الفرامات التموينية والتخزين والغربلة البالغة نحو ٣.٦٩٣ مليون جنية) ليصبح الفرق ٤.١٨٦ مليون جنية لم نقف علي طبيعتة وفقا للمطابقة التي تمت - تحفظ الشركة علي الاتي : ▪ عدم احتساب عمولة الغربلة عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٥٨ الف جنيه و نحو ٨٧٥ الف جنيه عن عامي ٢٠١٩/٢٠١٨ و ٢٠٢٠/٢٠١٩ ▪ نحو ١.٤٥٨ مليون جنيه عمولات تخزين عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ لحين المراجعة وعمل التسويات اللازمة من قبل الهيئة (والتي قامت الشركة بتضمين حساباتها بهذة المبالغ) ▪ غرامات تموينية بمبلغ ١.٢٠٢ مليون جنية لم تتضمنها دفاتر الشركة والتي تحفظت عليها بالمطابقة . (نقص اوزان وعينات غير مطابقة ولم يتم سدادها او اثباتها بالدفاتر ولم يتم تقديم تظلمات عنها حتي تاريخ المراجعة) . - قيام الشركة بصرف نحو ٣.٣٦١ مليون جنية من حساب البنك الخاص لموردي القمح المحلي علي

	الرغم من تخصيص حساب بنكي خاص بمعاملات موردي القمح المحلي لايداع التمويل الوارد من الهيئة والصرف منه للموردين . يتعين دراسه ما سبق واتخاذ اللازم مع تشكيل لجنه لبحث الفرق المشار اليه واجراء التسويات الواجبه في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
رد الشركة	- بالنسبة لمبلغ ٣.٣٦١ مليون جنيه تم سداده لموردى القمح المحلى حتى تتمكن الشركة من استلام اكبر كمية قمح وتم احتسابه ضمن المطابقة مع الهيئة وتحميلها به . - بالنسبة للفرق المذكور بمبلغ ٤.١٨٦ مليون تم تشكيل لجنة وتم ضبط حساب الهيئة الدفترى ولا توجد فروق .
ملحوظة الجهاز (٣٣)	ظهر رصيد حساب الهيئة العامة للتأمينات الأجتماعية في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٢.٤٧مليون جنيه (إشتراكات) ولم ترد شهادات أو مصادقات عنه للتحقق من صحته يتعين إتخاذ اللازم نحو الحصول على الشهادات المؤيدة لهذا الرصيد . ويتصل بذلك من قيام الشركة بتخفيض حساب الاجور بنحو ٨٧٥ الف جنيه مقابل تخفيض حساب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تحت مسمي رد ما سبق قيده بحساب لاجور ودون وجود دراسة تفصيلية او مطابقة فعلية مع الهيئة . يتعين الدراسة مع ضرورة اجراء المطابقات الواجبة مع هيئة التأمينات واتخاذ اللازم واجراء التسويت الواجبة في ضوء ما تسفر عنة المطابقة.
رد الشركة	الشركه ملتزمه بسداد التأمينات الاجتماعيه شهرياً وجارى الدراسة وسوف يتم عمل التسويات الواجبة فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
ملحوظة الجهاز (٣٤)	مازال الحساب يتضمن نحو ٨.٦ مليون جنيه تمثل الباقى من القيمة التقديرية لضريبة المبيعات (علي تكلفة الطحن منظومة ٢٠١٣ و٢٠١٤) والتي لم تسدد حتي تاريخه وقد بلغت المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتي ٢٠١٨/٦/٣٠ نحو ١٠٢ مليون جنيه بالإضافة للغرامات المستحقة عن التأخير في السداد ولم تقم الشركة بتعزيز المخصصات لمواجهة تلك المطالبات حيث تم الاكتفاء بتقديم خطابات اعتراض وطلب تحويل الملف إلي اللجنة الداخلية. يتعين بحث ما سبق مع سداد المبالغ المعلاة والمستحقة لمصلحة الضرائب حتي لا تتعرض الشركة لغرامات عدم السداد مع تدعيم المخصصات لمواجهة مطالبات مصلحة الضرائب .

رد الشركة	جارى إتخاذ اللازم بهذا الشأن علما بان هذه السنوات محل نزاع بلجنة فض المنازعات هذا وقامت الشركة بسداد مبلغ ٢٢.٧٢٥ مليون جنيه فى ٢٠١٨/١٢/٢٦ عن تلك السنوات من وجهه نظر الشركة للإستفادة من خصم ٧٠٪ من غرامات التأخير المقررة بقانون الحوافز الضريبية .
ملحوظة الجهاز (٣٥)	ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن الارصدة المتوقفة بعضها من قبل تطبيق القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢.٩٥٤ نكرر توصيتنا بضرورة بحث ودراسة كافة الأرصدة الدائنة المتوقفة مع توريد ما ينطبق عليه نص المادة (١٤٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ - والخاص بضريبة الدخل- إلي وزارة المالية .
رد الشركة	جارى دراسة ما جاء بالملحوظة وعمل اللازم بهذا الشأن علما بأن مبلغى ١.٧٧٩ مليون جنيه ، ٦٢٤ ألف جنيه لا يتم التصرف فيهما إلا بقرار من السيد رئيس مجلس الوزراء .
ملحوظة الجهاز (٣٦)	تضمنت حسابات دائنة للمصالح والهيئات مايلى :- • نحو ١٤.٥ مليون جنيه بحساب ضريبة القيمة المضافة وقد تم الفحص حتى ٢٠١٨/٦/٣٠ لوحظ بشأنه ما يلى :- ▪ مخالفة ما تقضي بة أحكام المادة رقم ١٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والتى تقضى بضرورة أمساك دفتر ملخص للضريبة يوضح اجمالى الضريبة على المشتريات القابلة للخصم حيث تبين عدم إنشاء الدفتر. ▪ تضمن الحساب نحو ١٠.٢٦٨ مليون جنيه (ضريبه علي عمولة التسويق) منه نحو ٧.٣٦٩ مليون جنيه عن سنوات يرجع بعضها لعام ٢٠١٦ . يتعين الدراسه والافاده .
رد الشركة	سوف يتم مراعاه ذلك بامساك الدفاتر لضريبه القيمه المضافه وسيتم دراسه الضريبه علي عموله التسويق مع مصلحة الضرائب واتخاذ ما يلزم بشأنها .
ملحوظة الجهاز (٣٧)	▪ نحو ٦٣٠ الف جنيه رصيد مدين قيمه ما تم سدادة مرتين بالخطأ من قبل الشركة للمصلحة تطبيقا لاحكام المادة ١٤٧ من قانون الضريبة علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ - نحو٧٨٩ الف جنيه تمثل تعديل الضريبه الاضافيه ٥٪ عن عام ٢٠١٤ حيث انها من التكاليف واجبه الخصم يتعين متابعة المديونية مع المصلحة وخصمها عند التسوية الأخيرة والأفادة
رد الشركة	جاري المتابعه مع المصلحه .
ملحوظة الجهاز	▪ بلغ صافي الربح في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ في ١.٤٦٦ مليون متضمنا أرباح رأسمالية نحو ٢.٢٥٧ مليون

(٣٨)	جنيه بخلاف الخسائر المرحله البالغى نحو ٣.٤١٠ مليون لتصبح الخسائر المرحلة في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ نحو ٤.٢٠١ مليون جنيه بنسبة ٤٪ من رأس المال البالغ مليون جنيه وننوه الي : ▪ صرف المبالغ التالية • نحو ٤.٨٨ مليون جنيه و ٥٥١ الف جنيه تأمينات اجتماعية على حساب الارصده المدينه تحت مسمي سلفه شهر ونصف من تحت حساب الارباح وفقا لقرار مجلس الإدارة في ٢٠٢١/٤/٢٨. • نحو ٣.١٨٨ مليون جنيه منصرفة علي حساب الارصده المدينه بمسمي تحت حساب الارباح والمكافاه . • نحو ٣.٥ مليون جنيه ، ٥٠٠ الف جنيه تأمينات أجتماعيه علي حساب الأجور في ٢٠٢١/٦/٣٠ مكافأة شامله تحت اعتماد الجمعية العامة. • بلغت الخسائر المرحلة في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ نحو ٣.٤١ مليون جنيه تأثرت بارباح مرحلة بنحو ٨٠٦ الف جنيه عملاء دائنة لم تتم المطابقة الا على نحو ٥٣ الف جنيه منها نحو ١٦٢ الف جنيه مستحقة للشركه القابضة لصندوق موازنة الاسعار عن عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ دون اجراء مطابقة معها وتحمل الخسائر بنحو ١٦ الاف جنيه اعدام دين بأسم سعيد الخذرجي ، امير احمد دون العرض علي مجلس الاداره لاتخاذ قرار بشأنه يتعين موافاتنا بما استندت عليه الشركه في اتخاذ تلك القرارات في ضوء انخفاض الفائض ووجود خسائر مرحله وتضمن الربح لارباح رأسمالية لما لذلك من اثر علي القوائم المالية في هذا الشأن مع العرض علي الجمعية العامة
رد الشركة	- بالنسبة لما تم صرفه وتحميله على الاجور سوف يتم العرض على الجمعية العامة للموافقة أسوة بما تم في السنوات السابقة . - بالنسبة للحسابات الدائنة والمدينة للعملاء سوف يتم موافاة السيد مراقب الحسابات بمطابقات مع المذكورين .
ملحوظة الجهاز (٣٩)	عدم تحقيق المستهدف طحنه (نشاطى ٨٢٪ , ٧٢٪) حيث بلغ المستهدف طحنه كمية ٥٣٢.٦٠٠ ألف طن فى حين بلغ المطحون الفعلى كمية ٤١٤.٤٨٥ ألف طن بنقص قدره كمية ١١٨.١١٥ألف طن وبنسبة نقص ٢٢.١٨٪ من الهدف الامر الذى ادى الى عدم تحقيق صافى الربح المستهدف لنشاط الطحن وبعض الانشطة مما أضاع على الشركة مبلغ نحو ١٦.٠٤٨ مليون جنيه تبين كثرة أعطال معظم المطاحن خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ بلغ إجمالي أيام الاعطال خلال الفترة ٧٧٥ يوم تعادل طحن كمية ١١٧.٢٤٢ ألف طن قمح بعمولة طحن نحو

	٥١.٤١٠ مليون وذلك بخلاف ١٤٥ جنيه لكل طن مباع من النخالة و١٠٪ عمولة تسويق النخالة من صافى قيمة مبيعاتها عدم تحقيق المستهدف انتاجه من نشاط المكرونة حيث بلغ المستخدم لانتاج المكرونة خلال الفترة كمية ١٦٩٩ طن دقيق في حين كان المستهدف نحو ٧٨٠٠ طن دقيق بفارق بلغ ٦١٠١ طن . ساهمت الإيرادات العرضية (غير الناتجة عن أنشطة الشركة الرئيسية) نحو ٣٠.٢٣١ مليون جنيه بنسبة ١٤٤٣.٨٪ من الربح المحقق قبل الضريبة البالغ ٢.٠٩٣ مليون جنيه يتعين بحث أسباب خسائر بعض الانشطة والعمل على معالجتها و وضع الخطط التسويقية المناسبة لتنشيط مبيعات النخالة الخشنة للشركة لما لها من عظيم الاثر على نتائج اعمال الشركة.
رد الشركة	أولا : يرجع إنخفاض صافى ربح نشاط طحن الدقيق ٨٢٪ تموينى إلى : ١- إنخفاض الكميات المطحونة لإنخفاض الربط التموينى . ٢- ثبات أجرة الطحن رغم زيادة أعباء التشغيل من أجور ، كهرباء ، مواد تعبئة وتغليف ، قطع غيار ، تكاليف النقل ... وخلافة . ٣- إنخفاض إيراد عمولة مبيعات النخالة الخشنة للبيع بأسعار اقل من أسعار هيئة السلع نتيجة تكدس النخالة وذلك لموقع الشركة فى محافظة القاهرة غير المستهلكة للنخالة وتحمل الشركة فروق الأسعار . ثانيا : بالنسبة لنشاط طحن الدقيق ٧٢٪ فيرجع إلى إنخفاض المطحون إلى تاثر البلاد بإنتشار وباء كورونا وبالرغم من ذلك فإن عائد طحن الدقيق ٧٢٪ بلغ ٩.٥١٠ مليون جنيه مقابل ١٢.٨٢٨ مليون جنيه العام السابق بنسبة ٧٤ ٪ . ثالثا : بالنسبة لخسائر نشاط المكرونة يرجع إلى أنخفاض الكميات المصنعة نتيجة توقف المصنع لفترات طويلة للصيانة بالإضافة إلى أعباء التشغيل (كهرباء - قطع غيار – وقود وزيوت – أجور) . وتعمل الشركة جاهدة على تعظيم الربحية وزيادة إيرادات الشركة بإستغلال الأماكن الغير مستغلة وتأجيرها .
ملحوظة الجهاز (٤٠)	اسفرت مراجعة المصروفات والايرادات عن ما يلى : تحميل الحساب بقيمة تقديرية بمبلغ ٣.٥ مليون جنيه وكذا حساب التأمينات الاجتماعية بمبلغ نصف مليون جنيه تحت مسمى مكافأة ميزانية ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، وقد تأثرت بها حسابات الشركة وقوائمها عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ وذلك تحت إعتماد الجمعية العامة . يتعين العرض على الجمعية العامة للشركة لأعمال شأنها .

رد الشركة	سوف يتم العرض علي الجمعيه العامه للشركه للاعتماد.
ملحوظة الجهاز (٤١)	بلغت المصروفات الاخري نحو ٣.٠٣٩ مليون جنيه متضمنه تعويضات وغرامات ميزان وغرامات تموينيه وتأخير ومخالفات سيارات) بنحو ١.٠٧٣ مليون جنيه بنسبه ٣٥٪ يتعين دراسه اسباب ذلك وتحميل المتسبب مع العمل علي الحد من هذه الغرامات
رد الشركة	- بالنسبة للغرامات التموينية فيتم خصمها من وعاء الحافز الخاص بالوحدة الانتاجية - بالنسبة لمخالفات السيارات وخلافه جارى الدراسة والتنبيه بضرورة تلافى ذلك مستقبلا .
ملحوظة الجهاز (٤٢)	- تم حساب المساهمه التكافليه ضمن المصروفات بنحو ١.٤٢٨ مليون جنيه في حين تبلغ طبقا لبيانات الشركه نحو ١.٤٥٨ مليون جنيه (اجمالي الايرادات ٥٨٣.٠١ مليون جنيه *٢.٥ في الالف بفرق قدره نحو ٣٠ الف جنيه . - يتعين الالتزام بالنسبة الواردة بالقانون في هذا الشأن.
رد الشركة	سوف يتم عمل التسويات اللازمة فى ضوء المحاسبة مع مصلحة الضرائب
ملحوظة الجهاز (٤٣)	اسفرت مراجعة الاهلاك الضريبى عن : عدم وجود دفاتر تحليلية للإهلاك الضريبي لكل بند من بنود الاصول والتي يمكن من خلالها متابعة حركة الاضافات والإستبعادات التي تمت علي كل بند وتطبيقاً لأحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حيث تشترط أحكام المواد ٢٦ ، ٢٧ أن يكون لدى الممول دفاتر وحسابات منتظمة وهو الامر الذى قد يؤدى الى انتهاء الأصل الضريبى للمبانى دون علم الشركة في ظل عدم وجود تلك الدفاتر . يتعين أمساك الدفاتر المشار إليها والالتزام بأحكام القانون .
رد الشركة	تم مراعاة ذلك والتنبيه باستمرارية القيد بالدفتر التحليلى حيث انه يتم ذلك بعد التعديلات .
ملحوظة الجهاز (٤٤)	أسفرت مراجعة حساب / الخدمات المباعة عن ما يلى : - تضمن الحساب نحو ١٩.٥٣٩ مليون جنيه قيمة عمولة بيع النخالة الخشنة لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية بنقص قدره ٢.١٢٨مليون جنيه عن عمولة البيع الناتجة عن البيع باسعار الهيئة والبالغة نحو ٢١.٦٦٧ مليون جنيه حيث قامت الشركة بمنح هذا الفرق كحافز بيع للتجار نتيجة التكدس لعدم وجود خطط تسويقية للعمل على تسويق و تنشيط منتج النخالة وتوسيع قاعدة العملاء وعدم اقتصارها على العملاء ذوى القدرة المالية المرتفعة مما يمنع إحتكارهم للمنتج و إضطرار الشركة لمنحهم تلك الحوافز منعاً لحدوث تكدسات . يتعين ضرورة العمل على أعداد خطط تسويقية من شأنها تنشيط البيع وتوسيع قاعدة العملاء

	لكسر الأحتكار والعمل تعظيم عائد الشركة من بيع النخالة.
رد الشركة	تعمل الشركة حاليا على زيادة حصتها في السوق والتعاقد مع عملاء جدد من خلال أعداد خطة بيانات متكاملة لعملاء النخالة .
ملحوظة الجهاز (٤٥)	قيام الشركة بتسوق كمية ١٦٦٢٢٣ طن أقماح حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ وأدراج مبلغ نحو ٢٣.١٩٣ مليون جنية كعمولة تسويق للأقماح وتحمل كامل ضريبة المبيعات والبالغة ٣.٢٤٨ مليون جنية عن تلك الكميات بالرغم من قيام الشركة بمشاركة العديد من تجار الأقماح لتلك العمولة حيث تحملت الشركة مبلغ نحو ٤.٣٧٨ مليون جنية كحافز توريد ودون تحميل التجار بنصيبهم من تلك الضريبة.والبالغ نحو ٦٧١ ألف جنية. يتعين ضرورة تحميل تجار الاقماح بنصيبهم من الضريبة والذى يعتبر ايراد بالنسبة للشركة حرصا على أموالها.
رد الشركة	جاري الدراسه وعمل اللازم .
ملحوظة الجهاز (٤٦)	درجت الشركة على تضمين حساب أيرادات النشاط قيمة صافى ما تتقاضاة بعد خصم قيمة الأجولة مقابل تعبئة النخالة وذلك دون خصم ضريبة المبيعات المستحقة على ذلك والذى بلغ هذا العام نحو ٥.٢٦٩ مليون جنيه وتقدر قيمة الضريبة المستحقة علية نحو ٧٣٧ الف جنية . يتعين أجراء التصويب المطلوب وخصم المبلغ من أيرادات الشركة وتعليتة لمصلحة الضرائب فضلا عن فحص السنوات السابقة والأفادة.
رد الشركة	جاري الدراسة وسيتم عمل اللازم في ضوء نتائج تلك الدراسة .
ملحوظة الجهاز (٤٧)	اسفرت مراجعة نظام التكاليف و قوائم تكاليف الأنشطة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠ عن الملاحظات الاتية : عدم تطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يتناسب مع التعديلات التي تمت علي أنشطتها المختلفة في ضوء الآتي: لم تقم الشركة بإعداد نظام تكاليف متكامل لبعض الأنشطة الجديدة بها مثل بناء وبيع وتأجير العقارات يحدد به بنود التكاليف وأسس التوزيع والإيرادات للوصول إلي الربحية الفعلية لتلك الأنشطة. عدم وجود معدلات معيارية لقياس الأداء بمطاحن وقطاع الحركة والنقل, مما أدي إلي افتقاد عنصر مهم من عناصر الرقابة علي أعمالها. نتائج اعمال الانشطة والواحدات لاتظهر صافى الربح على النحو الصحيح حيث لم تاخذ فى

	الاعتبارتوزيع مكاسب وخسائر اخرى وايرادات ومصروفات اخرى والضريبة الدخلية على الانشطة الرئيسية مما يفقدها اهميتها كأداة للرقابة واتخاذ القرار. يتعين تطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يتناسب مع التعديلات التي تمت علي أنشطتها المختلفة وايجاد معدلات معيارية لقياس الأداء بمطاحن وقطاع الحركة والنقل, لإحكام الرقابة علي أعمالها واظهار قوائم نتائج اعمال الانشطة على النحو الصحيح .
رد الشركة	سوف يتم مراعاة ذلك مستقبلا .
ملحوظة الجهاز (٤٨)	تضمنت تكلفة الإنتاج جزء من المصروفات الإدارية مما له الأثر على تضخيم تكلفة الإنتاج ومما يترتب على ذلك من آثار بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ نحو ١٦ مليون جنيه يتمثل معظمها في بند الأجور وذلك حتى ٢٠٢١/٦/٣٠. يتعين ضرورة الفصل بين المصروفات الإنتاجية والإدارية .
رد الشركة	تم الفصل بين المصروفات الإنتاجية والإدارية
ملحوظة الجهاز (٤٩)	عدم وجود أسس ثابتة لتوزيع التكاليف الإدارية والتسويقية بين أنشطة الشركة المختلفة الأمر الذي أدى إلى ظهور نتيجة الأنشطة على غير حقيقتها وعدم التمكن من الحكم على صحة نتيجتها من مكسب وخسارة في ظل تعدد وتنوع أنشطة الشركة (طحن ومكرونة ومخبوزات) حيث يتم تعديل تلك الأسس كل ثلاثة أشهر مع المراكز المالية . يتعين ضرورة وضع أسس ثابتة لتوزيع التكاليف على أنشطة الشركة المختلفة حتى يمكن الحكم بشكل سليم على نتائج تلك الانشطة.
رد الشركة	تم مراعاة ذلك .
ملحوظة الجهاز (٥٠)	أسفر فحص الآثار البيئية وسلبياتها عن مخالفة الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقاً للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ من حيث الآتي : - ما زال نظام التكاليف المطبق بالشركة لا يتضمن التكاليف البيئية وأسس تبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف جارية مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩. ▪ عدم وجود أجهزة قياس بيئية وقياس الضوضاء بمطاحن الشركة كما لم تقم الشركة باجراء قياسات بيئية منذ شهر مارس ٢٠١٩ بمعرفة المركز القومى للبحوث والتى أظهرت انخفاض متوسط شدة الاستضاءة ببعض الأماكن عن الحد المسموح به .

	▪ عدم كفاية اللوحات الارشادية بمعظم مطاحن الشركة . ▪ عدم استخدام العاملين لاجهزة الوقاية الشخصية مثل : (الكمامات وسدادات الاذون والنظارات الواقية) والملابس المخصصة للعمل بجميع مطاحن الشركة . ▪ وجود كسر في زجاج شبابيك عنابر الطحن ببعض مطاحن الشركة مما يتسبب فى دخول الاتربة والغبار الى داخل المطحن . ▪ عدم وجود مراوح شفط أتربة علي النقر الخارجية الأمر الذي يؤدي الي تصاعد الاتربة عند تفريغ الأقماح فضلا عن عدم الاهتمام بنظافة النقرة حيث تلاحظ وجود كميات كبيرة من الأتربة عليها وذلك بمعظم مطاحن الشركة . ▪ عدم وجود أجهزة الاطفاء الذاتي بمخازن الفوارغ ، قطع الغيار بمعظم مطاحن الشركة . ▪ وجود كميات كبيرة من المخلفات والاتربة وكنسات الطحن خلف بعض المطاحن ومن أمثلة ذلك (مطاحن الصفا والكوثر والهدى) . يتعين تلافي أوجه القصور في الاشتراطات البيئية والأمن الصناعي السابق ذكرها وفقا للقوانين المنظمة في هذا الشأن .
رد الشركة	- تم التنبيه باللازم وتلافى ذلك مستقبلا . - وبالنسبة لفحص الآثار البيئية فتم التعاقد مع المعهد القومى لقياس الآثار الجانبية في الوحدات وقياس شدة الإستضاءة والضوضاء . تم التنبيه على جميع الوحدات بزيادة اللوحات الإسترشادية داخل الوحدة وتلافى باقى الملاحظات .
ملحوظة الجهاز (٥١)	وجود بعض أوجه القصور فى الرقابة الداخلية وأساليب التخزين المتبعة والسابق ابلاغها للشركة فى تقاريرنا الدورية خلال العام نوجز اهمها فيما يلى : - تم تضمين ايرادات النشاط مبلغ نحو ١١.٠٥٥ مليون جنيه قيمة مخلفات انتاج تمثل مخلفات انتاج مطاحن ٨٢٪ وقد لوحظ الضعف الشديد فى الرقابة علي كميات وقيم تلك المخلفات الأمر الذى يؤدى لصعوبة الحكم على صحتها والامر ورد تفصيلا بتقاريرنا المبلغ للشركة خلا العام ومن اهم تلك النقاط ما يلي :- • بمتابعة الفروق بين الكميات المطحونة من الأقماح بالشركة٢٤ قيراط ومختلف الدرجات والتى تتمثل فى مخلفات الطحن عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠ والتى بلغت نحو ١١٣٥٣.٧٦٣ طن وبمقارنتها بأجمالى مخلفات الطحن المباعة خلال نفس المدة والتى بلغت نحو ١٧٩٣٥.٣١ طن مخلفات تبين وجود كميات مباعة بالزيادة بكمية٦٥٨١.٦طن بنسبة زيادة

	بلغت نحو ٥٨٪ إضافة إلى تغير سياسة الشركة من خصم قيمة تلك المخلفات من تكلفة الأنتاج إلى أثباتها كأيرادات مخلفات دون الأفصاح عن ذلك. • عدم وضع دورة مستندية لمخلفات الطحن وناتج الفربلة بجميع مطاحن الشركة . • عدم وجود أية مزادات لبيع مخلفات القمح من صنفى الأذرة والسرسة والتى بلغت قيمتهم نحو ٦.٠٣٨مليون جنية من الاجمالى البالغ ١١.٠٥٥مليون جنية وبنسبة ٥٤.٦ ٪ من القيمة الأجمالية للمخلفات ويتم الأعتماد فى تسعيرها على لجنة مشكلة من الشركة (لجنة تسعير النخالة) وكان أخر اجتماع لها للتسعير بتاريخ ٢٠٢٠ /٣/٢٤ . • عدم وجود مخزن للمخلفات(يتم تخزينها بفناء المطاحن). يتعين • أثبات مسميات الأصناف بالمستندات وعمل مزادات دورية لتحديث أسعار تلك المخلفات مع فرزها وتصنيفها وتحديد مسمياتها حرصا على عدم خضوعها للضريبة كمخلفات أقماح . • عمل مخزن لتلك المخلفات وبطاقات صنف توضح الحركة الداخلة والمباعة والأرصدة المتبقية حتى يمكن جردها • موافاتنا بأسباب الفروق بالزيادة بين المخلفات الناتجة عن الطحن والمباعة لما لذلك من أثر هام على الحكم على صحة الكميات المباعة وقيمتها.
رد الشركة	▪ سوف يتم العمل على اعداد دورة مستندية لمخلفات الطحن وناتج الفربلة وانشاء مخزن مستقل لها ▪ يتم التصرف بالبيع في المخلفات بالبيع بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض وتقوم اللجنة بإعداد محضر البيع للمخلفات ومثبت رقم السيارة ووزنها قائم وفارغ وقد التنبيه بإثبات علوم الوزن بإذن خروج البوابة . ▪ تم التنبيه مشددا بإثبات مسميات المخلفات بكل الفواتير واليوميات . ▪ تقوم الشركة بعمل مزادات للمخلفات بصفة دورية طبقا لدراسة السوق والعرض والطلب من العملاء وقد تم عمل مزاد لبيع المخلفات بالشركة بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٠ والذى انتهى الى بيع المخلفات بأسعار تتراوح ما بين ١٣٠٠ : ١٥٠٠ جنيه للطن طبقا لحالة المخلفات لكل مطحن . ▪ يتم ادراج قيمة مخلفات مطاحن ٨٢ ٪ ضمن إيرادات النشاط الأخرى لعدم وجود خامة رئيسة ومخلفات المصنع ومطحن الكوثر يتم خصمها من الخامة (تكلفة الإنتاج) . ▪ وجود مخلفات السرسى والأذرة في مطحني الهدى وفؤاد نظرا لانهما أكبر مطحنين بالشركة من كمية المطحون وبالتالي اكبر نسبة مخلفات طحن وغربلة بهما وسيتم مراعاة عمل مزادات للسرسى والاذرة .

	- بالنسبة للفروق الناتجة بين كميات المخلفات الناتجة عن الطحن والمباعة فيرجع ذلك لاضافة النخالة المتحجرة نتيجة التكدس للمخلفات مما ادى الى زيادة نسبة المخلفات .
ملحوظة الجهاز (٥٢)	عدم دقة وسلامة بيانات الإنتاج اليومية بمطاحن الشركة حيث يتم تحديد كمية الأقماح المنصرفة للطحن بناءً على المنتجات المعبأة فعلياً فقط من الإنتاج التام دون الأخذ في الاعتبار كميات الإنتاج فى صوامع المنتجات الداخلية الامر الذى ترتب عليه ضعف اعمال الرقابة علي مدخلات (القمح) ومخرجات (دقيق - نخالة) لجميع مطاحن الشركة ومن مظاهر ذلك ما يلي : ▪ يتم تحديد المنصرف من الاقماح للطحن تقديريا وفقا لكميات الانتاج الفعلي في صباح اليوم التالي ▪ يتم اثبات المنصرف من الدقيق والنخالة في بداية اليوم التالي طبقا لاجمالي الكميات من واقع بيانات الانتاج . ▪ يتم تحديد ارصدة النخالة و اضافتها الي مخزن الانتاج التام تقديريا طبقا لمعدلات الاستخراج . ▪ يؤدى تخزين الدقيق و النخالة بالصوامع الداخليه الى التأثير بالسلب علي كفائه الصوامع و قد يؤدي الي تحجر المنتجات و تلفها فى ظل وجود تكدس وعدم امكانية التعبئة . - عدم وجود أمين مخزن لكل من الخامات (الاقماح) والمنتجات (دقيق – زوائد) إضافة الى عدم وجود دورة مستندية (أذون إضافة وصرف ، وسجل عهدة) لمخزون الانتاج التام والاعتماد على منصرف بوابة المطحن لاثبات منصرف المنتجات بمطاحن الشركة . - عدم الفصل بين مخزن الانتاج التام وصالة الانتاج حيث يتم تخزين الانتاج بصالة الانتاج وفى أماكن متفرقة بجميع مطاحن الشركة . - عدم إلتزام بعض مطاحن الشركة فى بعض الشهور بالتعليمات الصادر من وزير التموين بشأن نسب خلط الاقماح فى عملية الطحن. - أظهر بيان متوسط نتائج عينات (دقيق – ردة ناعمة)خلال العام لمطاحن الشركة والوارد لنا من قطاع الانتاج مخالفتها للمواصفات القياسية. - عدم وجود ادارة لمراقبة المخازن بالقطاع التجارى وذلك بالمخالفة للمادة رقم ١٥٥ من لائحة الشركة فضلا عن عدم أمساك سجلات إحصائية لمتابعة حركة وارصدة الاصناف بالمخازن بالمخالفة للمادة رقم ١٥٦ من اللائحة . - عدم التزام مسئولى المنافذ باتباع الدورة المستندية الخاصة بها من حيث تحرير فواتير مبيعات للعملاء والاضافة والتسجيل فى إخطار ورود البوابة وكشوف الحركة اليومية. - عدم إثبات البضائع بالمستودعات والمنافذ بالعدد والوزن وإثباتها بالوزن فقط وأثبات المخبوزات

	بالقيمة بالمخالفة للمادة رقم ١٥ من لائحة الشركه. - طول فترة الاصلاح والتوقف وصلت في بعض الاوقات الي ١٨٤ يوم كما يوجد عدد ١٣ سيارة بمقطورة ما زالت بالخدمة علي الرغم من ايقاف ترخيص تلك السيارات بالاضافة الي إجراء جانب كبير من اعمال الصيانة والاصلاحات لسيارات الشركة بورش خارجية . يتعين وضع دورة المستندية لمخلفات الانتاج مع اثباتها بيانات الانتاج اليومية واثبات بيانات الانتاج التفصيلية اولا باول مع تفادى أوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية والإلتزام بما تقضى به معايير المحاسبة والمراجعة المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة .
رد الشركة	- يتم عمل البيانات اليومية على أساس المنتجات المعبأة صباح اليوم التالى بناءا على تعليمات التموين ولا يتم إحتساب المنتجات الموجودة بالصوامع حتى لا تتعرض الوحدات إلى تحرير محاضر من الجهات الرقابية - مدير الإنتاج او رئيس الإنتاج بالوحدة هو المسؤول عن حركة الخامات والمنتجات داخل الوحدة مع تسجيل كل البيانات في سجل الحركة الموجود بالوحدة بالنسبة لنسبة الخلط يرجى العلم انه ممكن تغير نسبة الخلط خلال الشهر طبقا للجنة البرامج وتم التنبيه مشددا بالإلتزام بنسب الخلط وبتلافى أوجه القصور بباقى الملاحظات المذكورة .
ملحوظة الجهاز (٥٣)	تعاقدت الشركة علي تسهيات انتمانية خلال العام بمبلغ ٥٥ مليون جنيه استخدمت الشركة منها نحو ٥٠ مليون جنيه خلال الفتره سدد منها مبلغ نحو ٤٧ مليون جنيه تحملت عنة الشركة فائدة بمبلغ ١٠١٦١ مليون جنية وقد تبين وجود أوجه قصور في التعاقدات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية الأمر الذي يصعب معه متابعة ورقابة ومراجعة تلك المعاملات مع كشوف حساب البنوك ،كما ورد بتقاريرنا المبلغة للشركة خلال العام. يتعين بحث ما سبق والافادة وتلافي اوجة القصور مع احكاما للرقابة التسهيلات الأئتمانية وادارة الاموال
رد الشركة	تم تلافى اوجه القصور واحكام الرقابة على التسهيلات الائتمانية عند تجديد عقد التسهيل الائتمانى مع بنك مصر وتحديد سعر الفائدة طبقا لسعر الكريدور المعلن مضافاً اليه ٠.٥ ٪ .
ملحوظة الجهاز (٥٤)	- صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٠ فى ٢٠٢٠/٣/٢٢ بشأن تعديل قواعد القيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية والصادر في الجريدة الرسمية في ٢٠٢٠/٤/٢١ والذي يقضي بحظر الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب . - قيام أحد المساهمين الرئيسين (شركة الأهلى للاستثمار) والمساهم فى رأس مال الشركة بنسبة ٢٤.٩٪ برفع عده دعاوى قضائية :

	▪ الدعوي ٢٣/٤٤٩٠ق بطلان مجلس اداره الشركه وبجلسه ٢٠٢١/٦/٩ تم شطب الدعوي لعدم حضوره وجاري المتابعه ▪ الجنحه رقم٢٠٢١/٤٤٥٣ (جنح الزيتون) ضد السيد/ احمد حسانين ،السيد احمد العيسوي للمطالبه بتحديد جمعيه عامة لاعاده تشكيل مجلس الاداره وبجلسه ٧/١٣ عدم اختصاص واحاله الي المحكمه الاقتصاديه. ▪ كما اقامت الشركه الدعوي رقم٢٠٢١/٢٩١ ضد احمد ضياء للتعويض بمبلغ مليون جنيه وتحدد لها جلسه٢٠٢١/٩/٨ للاطلاع. يتعين بحث ما سبق وموافاتنا بالموقف القانوني وآخر المستجدات .
رد الشركة	سوف يتم موافاة السيد مراقب بأى مستجدات فور ورودها .

رئيس مجلس الإدارة

دكتور/ أحمد العيسوى